سيناريوهات الحرب الأمريكية

19/09/2001 أحمد إبراهيم محمود
خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

فـور وقـوع تفجيـرات واشـنطن ونيويـورك يـوم الثلاثاء 11 سبتمبر الجـاري، شـرعت الولايـات المتحـدة فـي الاسـتعداد لشـن عملية عسكرية انتقامية واسعة ضد من يثبت أنهم وراء تلك التفجيرات؛ حيـث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بـوش أن الولايـات المتحـدة تمـر بحالـة حـرب، وقام باستدعاء 50 ألفا من قوات "الاحتياط" الأمريكيـة، كمـا قـام الكـونجرس الأمريكي بتخصيص 40 بليون دولار لأغراض الإنفاق على احتياجـات المواجهـة العسكرية القادمة من مختلف النـواحي، كمـا بـدأ فـي تشـكيل تحـالف دولـي واسـع النطـاق للمشـاركة مـع الولايـات المتحـدة فـي الحـرب القادمـة ضـد الإرهاب. ومنذ البدايـة حـددت الإدارة الأمريكيـة هـدفها فـي هـذه الحـرب فـي محاربة الإرهاب على الصعيد العالمي عموما، والاستعداد لمهاجمة أفغانسـتان للقضاء على أسامة بـن لادن، وحركـة طالبـان الحاكمـة فـي أفغانسـتان الـتي توفر له المأوى والحماية.

تحديات تشكيل التحالف

وتواجه الخيارات العسكرية الأمريكية العديد من التحديات والتعقيدات، بعضـها سياسي، والبعض الآخر عسكري.

فمن الناحية السياسية، يبدو من المؤكد أن الدول الحليفة والصديقة للولايـات المتحدة، والتي يمكن أن يتشكل منها أي تحالف دولي لشن الحـرب المزمعـة ضد الإرهاب، سوف ترفض المشاركة في أي عمـل عسـكري قبـل أن تتـوافر الأدلـة الكافيـة والمقنعـة بشـأن مسـؤولية الـدول أو المنظمـات الـتي تتهمهـا الولايـات المتحـدة بالمسـؤولية عـن التفجيـرات الانتحاريـة فـي واشـنطن ونيويورك، وهي هنا تحديدا أسامة بن لادن وحركة طالبان. وكان هـذا الموقـف واضحا بقوة لدى العديد من دول حلف شمال الأطلنطي، بما في ذلك بريطانيا أقرب حليف للولايات المتحدة على الإطلاق، كما كان ذلك أيضا موقف الـدول الكبرى الأخرى، وبالذات روسيا الاتحادية والصين. وحـتى إذا تمكنـت الولايـات من إثبات مسؤولية طرف معين عن التفجيرات، فـإن القـوى الدوليـة الأخـرى تطالب بضرورة وضع خطة فعالـة ومحكمـة لمحاربـة الإرهـاب، وليـس مجـرد عمل عسكري انتقامي أعمى منفلت ضد المشتبه فيهم.

أما من الناحية العسكرية، فإن هناك العديد من التعقيدات التي تحيط بالحرب الأمريكية الدوليـة القادمـة ضـد الإرهـاب، وأبرزهـا اسـتمرار الغمـوض بشـأن

العديد من القضايا الحيوية المتعلقة بهذه الحرب، مثل: ما الهدف السياسي العسكري للحرب؟ وما شكل العمليات العسكرية؟ وكيف سيكون هيكل القيادة العسكرية للعمليات؟ وكيف سيتم توزيع أعباء العمل العسكري بين القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي؟ ومن أين ستنطلق العمليات العسكرية؟ وما المدى الزمني للعمليات العسكرية؟ وهل يتم الاكتفاء بضرب ومعاقبة بن لادن وطالبان بعملية صاروخية جوية أم بغزو بري شامل؟ وهل يمكن الاكتفاء بالأسلحة التقليدية في العمليات العسكرية أم أنه يمكن اللجوء إلى استخدام السلاح النووي؟

الخيارات المتاحة للانتقام

وفى مواجهة هذه التعقيدات، فإن الولايات المتحدة ما زالت تحاول إيجاد إجابات حاسمة للتعامل مع التساؤلات المطروحة. وعلى أية حال، فإن هناك عددا من الخيارات العسكرية المحددة التي يمكن لأية عملية عسكرية أمريكية ـ دولية أن تلجأ إليها في الفترة القادمة.

وسوف نتناول فيما يلي كل خيار من هذه الخيارات، من حيث سيناريوهات التنفيذ والفوائد والقيود التي تحيط بكل خيار من هذه الخيارات.

الاغتيالات

كان هذا الخيار مطروحا بقوة لتصفية أسامة بن لادن والعناصر القيادية في تنظيم القاعدة في أفغانستان، ويتميز هذا الخيار بقدرته على الرد بصورة سريعة وحاسمة على العمليات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، إذا كان لدى الولايات المتحدة القدرة على تنفيذ مثل هذه العمليات. ومع أن القانون الأمريكي يحظر قيام أجهزة الاستخبارات والأمن القومي الأمريكية بعمليات اغتيال للمسئولين الأجانب، فإن الممارسات الفعلية للإدارات الأمريكية السابقة تشير إلى أنه لم يكن هناك بالضرورة التزام كامل بالقيود القانونية على مثل هذا الخيار في الماضي، بالإضافة إلى أن الفترة القصيرة الماضية شهدت بروز عدد من الاقتراحات في أوساط الإدارة والكونجرس في الولايات المتحدة بشأن تعديل القانون الأمريكي الذي يحظر سياسة الاغتيالات.

ومن الممكن أن تعتمد الولايات المتحدة في تنفيذ هذا الخيار على عدد من العناصر، مثل إسقاط عنصر من القوات الخاصة الأمريكية لتنفيذ عملية الاغتيال، أو الاعتماد على عملاء محليين موجودين في أفغانستان، أو التعاون مع عناصر المعارضة الطاجيكية ـ الأوزبكية بقيادة برهان الدين رباني، التي تمتلك معرفة واسعة بأفغانستان، كما يمكن أن تحاول الاستخبارات الأمريكية تجنيد عناصر من داخل حركة طالبان.

ومن ناحية أخرى، تشير بعض التقارير إلى أن الاستخبارات الباكستانية تدرس أيضا هذا الخيار، وبالذات اغتيال أسامة بن لادن، باعتبار ذلك مخرجا مثاليا من الأزمة الحالية، التي يخشى كبار المسئولين الباكستانيين من أن تصعيدها عسكريا سوف يكون له تداعيات سلبية خطيرة على الجبهة الداخلية في باكستان. ومن الممكن أن تعتمد الاستخبارات الباكستانية في تنفيذ هذا الخيار على العناصر المتعاونة معها في صفوف حركة طالبان، بالإضافة إلى أنه من

المتوقع أن تتعاون الاستخبارات الباكستانية مع نظيرتها الأمريكية لتنفيذ هذه العملية.
وعلى الجانب الآخر، فإن هذا الخيار يواجه العديد من الصعوبات، وأبرزها أن الولايات المتحدة فشلت في تنفيذ مثل هذا الخيار في الماضي، حيث من الواضح أنها كانت تسعى إلى تصفية أسامة بن لادن منذ فترة ليست بالقصيرة، ولكنها عجزت عن ذلك، ناهيك عن أن المؤشرات المتاحة تدل على أن الولايات المتحدة تعانى عجزا فادحا في عنصر الاستخبارات البشرية داخل أفغانستان، وعجزت عن اختراق تنظيم القاعدة الذي يتزعمه بن لادن أو حركة طالبان الحاكمة. والأكثر أهمية مما سبق، أن هذا الخيار لا يمكن أن يمثل ردا انتقاميا كافيا على تفجيرات واشنطن ونيويورك، نظرا لحجم الدمار الهائل والخسائر البشرية الضخمة التي سببتها تلك التفجيرات، وإنما يمكن أن تكون الاغتيالات في أفضل الأحوال مجرد جزء من عمل عسكري انتقامي أوسع.

غارات القوات الخاصة (الكوماندوز)

كان هذا الخيار مطروحا بقوة من جانب المحللين ووسائل الإعلام الأمريكية للانتقام من التفجيرات الانتحارية في واشنطن ونيويورك. ويهدف هذا الخيار إلى تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن في أفغانستان، وتصفية عناصر هذا التنظيم. ويقوم على تنفيذ عمليات سريعة بواسطة قوات خاصة من قوة (دلتا) المتخصصة في الضربات الخاطفة وعمليات القصف المركز. ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية درست هذا الخيار بعناية، واهتمت في هذا الإطار بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات في كل من باكستان والهند وروسيا الاتحادية من أجل الحصول على معلومات دقيقة بشأن أماكن وجود أسامة بن لادن وأتباعه. وتشير بعض التقارير إلى أن الإدارة الأمريكية تدرس إمكانية إرسال مجموعات من القوات الخاصة الأمريكية إلى داخل أفغانستان يتألف كل منها مما يتراوح بين 100 ــ 150 عسكريا لمهاجمة أهداف عسكرية منتقاة داخل أفغانستان.
ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة حاولت في العديد من المرات السابقة تنفيذ عمليات خاطفة باستخدام القوات الخاصة لاختطاف أسامة بن لادن أو اغتياله، إلا أنها فشلت في ذلك. ففي أعقاب حادثة الانفجار في مركز التجارة العالمي في فبراير 1993، حاولت السلطات الأمريكية اعتقال المشبوهين المشاركين في العملية في أفغانستان، إلا أن حكومة نواز شريف، التي كانت تحكم وقتذاك في باكستان، رفضت التعاون تماما مع الولايات المتحدة في هذا الشأن بسبب خوفها من ضغوط الرأي العام في باكستان. وبعد وصول حكومة بناظير بوتو إلى الحكم في باكستان في أكتوبر 1993، أعاد الجانب الأمريكي طرح هذه المسألة مرة أخرى، وبدأ الجانبان الأمريكي والباكستاني بالفعل في الإعداد لتنفيذ تلك العملية بسرية تامة، إلا أن تسريب معلومات حول العملية لبعض مسئولي الأمن الباكستانيين المتعاطفين مع بن لادن تسبب في إفشال الخطة.

ويعانى هذا الخيار من استمرار التعقيدات نفسها التي كانت قائمة في الماضي. وما لم تتوافر للقوات الأمريكية الخاصة (دلتا) معلومات دقيقة للغاية بشأن كافة تفاصيل العملية، فإن من الممكن أن تجد نفسها فريسة لشرك مميت، كما أن الواضح أن الطبيعة الجبلية الصعبة والمعقدة تطرح صعوبات بالغة أمام أي عمليات خاصة من هذا النوع، بالإضافة إلى أن هذه العمليات يمكن أن تكون جزءا من عملية عسكرية أكبر، ولكنها لا تمثل بحد ذاتها ردا كافيا على التفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة.

القصف الجوى والصاروخي المكثف

يعتبر القصف الجوى والصاروخي المكثف جزءا محوريا في أي عملية عسكرية أمريكية- دولية ضد أفغانستان، إلا أن بعض التحليلات تطرحه باعتباره خيارا متكاملا بحد ذاته.

أ- تبني هذا الخيار كخيار متكامل بذاته:

في حالة تنفيذ هذا الخيار كخيار متكامل بحد ذاته، سوف يكون الغرض منه مقصورا على مجرد الإسراع برد فعل انتقامي يستجيب للضغوط المتزايدة على الإدارة الأمريكية من جانب الرأي العام ووسائل الإعلام من أجل معاقبة منفذي الحادث. وسوف يكون التطبيق العملي على غرار ما قامت به إدارة كلينتون السابقة عام 1998، ردا على تفجير السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا، حينما قامت بقصف المعسكرات التابعة لتنظيم القاعدة، ولكن يمكن أن يكون التطبيق الأمريكي لهذا الخيار خلال الأزمة الحالية أوسع نطاقا بكثير من الحالة السابقة، بحيث يشمل القصف الجوى طائفة واسعة من الأهداف، بما في ذلك الأهداف التابعة لحركة طالبان، وبالذات المعسكرات ومناطق التجميع الرئيسية للقوات والبنية العسكرية الأساسية والتحصينات الجبلية، كما أن السلاح الجوى الأمريكي سوف يشارك بالضرورة في عمليات القصف ضد أفغانستان.

وسوف تعتمد عمليات القصف الجوى والصاروخي الأمريكية ــ الدولية على أنواع وطرازات متنوعة من طائرات القتال والسفن الحربية الأمريكية، المرابطة في الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي. وسوف تلعب القاذفات والمقاتلات الأمريكية دورها محوريا في تلك العمليات، وبالذات القاذفات المقاتلة الخفية (ستيلث) (إف 117)، و(بى 2)ـ بعيدة المدى ذات الحمولة الكبيرة، والقاذفات الإستراتيجية طراز (بى 52)ـ التي تنطلق من قاعدة دييجو جارسيا، ولديها القدرة على حمل صواريخ كروز وقنابل ثقيلة من مختلف الأوزان، والمقاتلات (إف 15 إيجل) و(إف 16 فالكون)، والطائرات القتالية التابعة للبحرية الأمريكية طراز (إف 14 تومكات) و(إف 18 هورنيت) و(هاريير) البريطانية ذات القدرة على الإقلاع والهبوط الرأسي.

أما من حيث الأسلحة والذخائر، فإن من المتوقع أن تلعب الصواريخ الطوافة (كروز) دورا رئيسيا في أي عمليات للقصف ضد أفغانستان، بالإضافة إلى القنابل (جى بى يو 28) التي يتم توجيهها بالأقمار الصناعية، والقنابل المصممة لاختراق التحصينات المسلحة في باطن الأرض. ومن المنتظر أن تلجأ القوات الأمريكية إلى استخدام أسلحة جديدة لمهاجمة التحصينات الجبلية والخنادق

والملاجئ الأرضية، مثل ما يعرف بـ (القنبلة الوقودية) أو (القنبلة الرذاذية)، وهى عبارة عن قنبلة تقذف من الطائرات، ولديها القدرة على نشر رذاذ من الوقود سريع الاشتعال على ارتفاع منخفض فوق المنطقة التي تحتوى على الخنادق والملاجئ الأرضية المستهدفة، ثم إشعال هذا الرذاذ، بما يولد ارتجاجا هائلا وموجات هوائية شديدة تتسبب في تفريغ الهواء وقتل كل من يوجد في تلك المنطقة، والمساعدة في إخراج القوات المرابطة في أنفاق خرسانية تحت الأرض أو القضاء عليها في مواقعها.

ب- تبني هذا الخيار كجزء من عملية شاملة:

تبني خيار القصف الجوي والصاروخي كجزء من عملية عسكرية أوسع، تشمل غزوا بريا شاملا للأراضي الأفغانية، هو الأكثر احتمالا. فخيار القصف الصاروخي لا يمكن أن يكون خيارا مستقلا بذاته؛ نظرا لضخامة العملية الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، من حيث حجم الدمار والضحايا؛ ولذلك، يمكن أن يكون القصف الجوي والصاروخي جزءا من عملية عسكرية متكاملة تقوم بها الولايات المتحدة والتحالف الدولي. وفى هذه الحالة، سوف تسير عمليات القصف على النحو سالف الذكر، ولكنها سوف تتضافر مع أعمال قتال القوات البرية في إطار عملية بر ـ جوية مشتركة. ومن الممكن أن تلجأ القيادة العسكرية الأمريكية في هذه الحالة إلى تطبيق نظريات عسكرية جديدة في الفكر العسكري الأمريكي، وبالذات تطبيق مبدأ جديد نسبيا يعرف بـ "مبدأ القيادة والسيطرة المشتركة للقوات" (Joint Command & Control) بهدف توحيد وتنسيق أعمال قتال الأسلحة المختلفة أثناء العمليات العسكرية، من أجل تفادى الانقسامات السابقة التي كانت تحدث في الماضي، حيث كان مشاة البحرية في السابق يقومون بمهام معينة، في حين تقوم القوات البرية بمهام مختلفة، كما كانت البحرية توفر الإسناد الجوى القريب، بينما كان السلاح الجوى يقوم بذلك في حالات أخرى؛ ولذلك، فإن تطبيق المبدأ الجديد سوف يركز على تنظيم أعمال القوات المسلحة الأمريكية المشتركة، وتطوير هيكل قيادة وسيطرة مشتركة لهذه القوات، تعمل معا وتشترك معا في تنفيذ أعمال القتال وتوجيه الوحدات القتالية بصورة منسقة.

الغزو البري الشامل

يعتبر خيار الغزو البرى الشامل الخيار الأكثر احتمالا للحرب الأمريكية ـ الدولية القادمة ضد الإرهاب. وسوف يحتاج هذا الخيار إلى ترتيبات واستعدادات طويلة، ربما تستغرق عدة أسابيع. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن القوات المسلحة الأمريكية وحلف شمال الأطلنطي بدؤوا بالفعل في وضع الخطط اللازمة لهذا الغزو البرى الشامل، والذي سوف يحتاج إلى ما لا يقل عن نصف مليون جندي. ومن الممكن بطبيعة الحال أن يشتمل هذا الخيار على كل أو بعض الخيارات السابقة. ولن تقتصر أهداف هذا الخيار على القضاء على البنية الأساسية لتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، ولكن أيضا الإطاحة بحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، باعتبارها حركة داعمة للإرهاب، من وجهة النظر الأمريكية، على الرغم من النفي المتكرر لهما عن أي مسئولية عن تفجيرات واشنطن ونيويورك.

وسوف تقوم باكستان بدور محوري في أي عمل برى واسع النطاق ضد أفغانستان، سواء في توفير المعلومات الهامة المتاحة لأجهزة الاستخبارات الباكستانية عن حركة طالبان وأسامة بن لادن، أو كقاعدة لانطلاق الهجمات الجوية والبرية ضد أفغانستان. وكان ذلك هو السبب في اهتمام الإدارة الأمريكية بالتباحث بسرعة مع القيادة الباكستانية بشأن أي ترتيبات خاصة بالعمل العسكري ضد حركة طالبان. أما بالنسبة للدول المجاورة الأخرى، فإن من المؤكد أن ترفض إيران السماح للولايات المتحدة باستخدام مجالها الجوى وأراضيها في الهجوم على أفغانستان، في حين أن تركمانستان أعلنت أيضا رفضها مساعدة الولايات المتحدة في الهجوم على أفغانستان.

وسوف تركز العملية العسكرية الأمريكية ــ الدولية على تطبيق تكتيكات الحرب الحديثة، عبر الاستفادة من التطور التكنولوجي الهائل لدى القوات الأمريكية خصوصا، ولدى القوات العسكرية الغربية عموما، سواء في مجال الأسلحة والمعدات القتالية أو في مجال المنظومات المساعدة من عناصر مضاعفة القوة (Force Multiplier)، وبالذات منظومات القيادة والسيطرة والاستطلاع وجمع المعلومات. وسوف يتم ترجمة ذلك في ساحة العمليات من خلال أسلوب "الاشتباك الآمن عن بعد"، وفق إستراتيجية "الذراع الطويلة"، التي تهدف إلى تمكين القوات المهاجمة من تحقيق أهدافها العسكرية وتنفيذ هجماتها من مسافات آمنة تضمن لها تقليل الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المواجهة المباشرة مع الخصم، وذلك من خلال التركيز في هذه العملية على استخدام طائرات القتال والصواريخ الطوافة (كروز)، حتى يتم التأكد من القضاء تماما على قدرة العدو على المقاومة، وبعدها يمكن للقوات البرية أن تتقدم في أرض العدو، وهو المبدأ الذي طبقته القوات الأمريكية في حرب الخليج (1991)ـ والعملية الجوية الأطلسية في كوسوفو (1999).

وفى حالة الغزو البرى الشامل، يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على قوات التحالف الطاجيكي ـ الأوزبكي بقيادة برهان الدين رباني، الذي مازال بمثابة الحكومة الشرعية في أفغانستان. وكانت قوات هذه الحكومة قد تعرضت للهزيمة والتقهقر المتواصل أمام قوات حركة طالبان. وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه المعارضة يمكنها أن تحشد ما لا يقل عن 100 ألف مقاتل للمشاركة في أي عمليات عسكرية محتملة ضد طالبان. وقد أعلن مسئولو هذا التحالف رغبتهم في التعاون مع الولايات المتحدة والقضاء على حركة طالبان الحاكمة في البلاد، ويمتلكون بطبيعة الحال ثروة من المعلومات بشأن مواقع حركة طالبان والطبيعة الجغرافية للبلاد، وبالذات في المناطق الجبلية الوعرة. ومن الممكن أن تعمل هذه القوات كرأس حربة في حالة أي غزو برى تقوم به القوات الأمريكية للأراضي الأفغانية، إلا أن مقتل أحمد شاه مسعود القائد العسكري للمعارضة الأفغانية خلال الفترة الماضية يمكن أن يحد من قدراتها القتالية.

ومن أجل مواجهة تكتيكات حرب العصابات من جانب مقاتلي طالبان وأسامة بن لادن، وبالذات الاختباء في الملاجئ الجبلية الحصينة، فإن القوات الأمريكية

والدولية يمكن أن تلجأ إلى استخدام طائفة متنوعة من التكتيكات على النحو التالي:

1. شن حرب جبلية بالاعتماد على قوات خفيفة الحركة، بواسطة القوات الخاصة الأمريكية (دلتا) المتخصصة في حروب الجبال والغابات، من أجل مهاجمة المخابئ الجبلية لأسامة بن لادن، ولا سيما إذا حصلت القوات الأمريكية على التصميمات الهندسية الخاصة بهذه المخابئ، أو إذا حصلت على تعاون فعال مع جماعات المعارضة الأفغانية التي تمتلك دراية واسعة بهذه المناطق الجبلية.
2. التوسع في استخدام طائرات الهليكوبتر المسلحة على ارتفاعات منخفضة في صورة دوريات مستمرة لاصطياد المقاتلين الأفغان والعرب، مع الاستعانة بطبيعة الحال بوسائل متنوعة للتجسس والاستطلاع، سواء الأقمار الصناعية أو وسائل الرصد والتنصت أو وسائل التجسس البشرى.
3. التطويق طويل المدى للمناطق الجبلية التي يختبئ فيها أسامة بن لادن وأتباعه، لمنعه وصول أي إمدادات جديدة لهم، سواء من المؤن أو الأسلحة أو الذخائر، مما يمكن أن يضعف قدرتهم على الصمود والمقاومة، بما يضطرهم إلى الاستسلام أو الموت جوعا في مخابئهم.

أما بالنسبة لخيارات طالبان ذاتها في حالة الغزو البرى الشامل للأراضي الأفغانية، فإن مواقف مسئولي طالبان تشير إلى إمكانية توسيع نطاق المعركة، بحيث تشمل أي دولة مجاورة توافق على التعاون مع الولايات المتحدة في الهجوم على أفغانستان، وأطلق مسئولو طالبان تهديدات صريحة بهذا المعنى. وفى جميع الأحوال، فإن أسامة بن لادن وحركة طالبان يمكن أن يلجؤوا، في حالة بدء هجمات عسكرية ضد الأراضي الأفغانية، إلى التوسع في تنفيذ عمليات إرهابية في الخارج، ضد أهداف في الولايات المتحدة وأوروبا والدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، كما يمكن أن تتعاون حركة طالبان وأسامة بن لادن مع الجماعات والعناصر المتعاطفة معهم في الولايات المتحدة وأوروبا و"الشرق الأوسط" والشيشان لتنفيذ عمليات إرهابية ضد أهداف خاصة بالولايات المتحدة والدول المتحالفة معها. ومن ناحية أخرى، يمكن لحركة طالبان أن تستفيد من التأييد الشعبي الواسع الذي تتمتع به في باكستان من أجل الضغط على حكومة برويز مشرف لتقليص أو وقف تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة في الهجوم على أفغانستان.

وعلى الرغم من المكاسب الهامة التي يمكن أن تحققها الولايات المتحدة في حالة الغزو البرى الشامل لأفغانستان، من حيث ضمان القضاء بصورة كاملة على البنية الأساسية لحركة طالبان وتنظيم القاعدة، فإن هناك العديد من التكاليف والقيود التي تحيط به، وأبرزها أن الكثير من الدول المجاورة لأفغانستان رفضت فتح أراضيها أمام القوات الأمريكية لمهاجمة أفغانستان، كما أن الموقف المعلن لباكستان ذاتها اقتصر حتى الآن على مجرد السماح للولايات المتحدة باستخدام المجال الجوى الباكستاني بهدف توجيه ضربات جوية وصاروخية على مواقع داخل أفغانستان، والموافقة على تبادل المعلومات الاستخبارية مع الولايات المتحدة. ولم تعلن باكستان صراحة

موافقتها على السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لمهاجمة أفغانستان.
وعلى الرغم من أي غزو بري شامل للأراضي الأفغانية من جانب القوات الأمريكية والحليفة يمكن أن يكون أقل تكلفة بكثير من تكلفة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، بسبب وقوف معظم دول العالم ضد حركة طالبان، وافتقارها إلى أي مصدر خارجي للدعم العسكري والاقتصادي والمالي، ومعاناتها عزلة دولية خانقة، فإن خيار الغزو البري الشامل يمكن أن يتحول إلى حرب استنزاف للقوات الأمريكية والحليفة في أفغانستان، حيث إن دروس التاريخ والجغرافيا تشير دوما إلى أن أي قوة أجنبية تسعى إلى احتلال أفغانستان تتعرض للهزيمة أو الاستنزاف، كما أن الأراضي الأفغانية تتسم بوعورة شديدة من حيث غلبة الطبيعة الجبلية والبرودة الشديدة للطقس، ويتمتع الشعب الأفغاني بروح قتالية عنيفة وقدرة عالية على مقاومة القوات الأجنبية، علاوة على أنه ليس لدى الأفغان ما يخسرونه في ظل تدني مستويات المعيشة بصورة بالغة البؤس.
وفى الوقت نفسه، فإن الكثير من الدول التي يمكن أن تشارك في التحالف الدولي المزمع، بل وقطاعات واسعة من الرأي العام الأمريكي ذاته، تطالب الإدارة الأمريكية بالتأكد أولا بصورة لا لبس فيها من مسئولية حركة طالبان، قبل توجيه أي ضربات عسكرية ضدها، علاوة على أن روسيا الاتحادية ترفض من حيث المبدأ المشاركة في أي عملية عسكرية ضد أفغانستان؛ خوفا من العودة مجددا إلى المستنقع الأفغاني، ناهيك عن الصعوبات اللوجستية الهائلة التي يمكن أن تواجه هذه العملية. وأخيرا، يظل من المؤكد أن أي عملية غزو بري شامل وواسع النطاق للأراضي الأفغانية سوف تستغرق وقتا طويلا نسبيا، كما أن القوات الأمريكية والمتحالفة يمكن أن تتكبد خسائر بشرية كبيرة نسبيا، وهو ما قد يعقد كثيرا من مسار هذه العملية، بالنظر إلى الحساسية الشديدة التي يتعامل بها الرأي العام الغربي تجاه الخسائر في الأرواح.

الهجوم الشامل على عدد من الدول

يقوم هذا الخيار على توسيع نطاق العملية العسكرية الأمريكية ــ الدولية ضد الإرهاب، بحيث لا تقتصر على مهاجمة أفغانستان، وإنما تمتد إلى مهاجمة أهداف محددة في عدد من الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولا داعمة للإرهاب. ويستند هذا الخيار على تقديرات لبعض المسئولين الأمريكيين ووسائل الإعلام الأمريكية تشير إلى أن أي عملية عسكرية أمريكية ربما تكون أكبر بكثير من مجرد استهداف أسامة بن لادن وحركة طالبان التي توفره له الدعم والمأوى. فمن الممكن أن تتسع العملية العسكرية الأمريكية في مرحلة لاحقة لضرب جميع العناصر التي تعتبرها الولايات المتحدة عناصر إرهابية، والموزعة في عدد من دول
"الشرق الأوسط"؛ حيث ذكرت بعض التقارير أن الولايات المتحدة ربما تفكر في ضرب أهداف في كل من اليمن والسودان وسوريا ولبنان وإيران، لتدمير أي أهداف تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة قواعد إرهابية في تلك الدول. وفى

الوقت نفسه، فإن المسئولين الإسرائيليين يروجون بقوة لتنفيذ هذا الخيار، بحجة دعم تلك الدول للإرهاب.
وهناك العديد من القيود والصعوبات التي تحيط بهذا الخيار، أبرزها أن الكثير من الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة لا يمكن أن توافق على توسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب على هذا النحو، وبالذات في ظل عدم وجود أدلة كافية ومقنعة بشأن تورط تلك الدول في أي أعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة عموما، وفي تفجيرات واشنطن ونيويورك خصوصا. ورغم أن عددا من الدول العربية، مثل مصر والسعودية، أعلنت استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في أي ترتيبات لمكافحة الإرهاب، فإن هذه الدول تطالب بتوفير أدلة كافية ومقنعة بشأن المسئولية عن التفجيرات، علاوة على أن تلك الدول سوف ترفض حتما ضرب دول عربية أخرى بحجة دعمها للإرهاب، بالإضافة إلى أنها سوف ترفض حتما ضرب إيران عسكريا، خوفا من انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي في الخليج. وفى الوقت نفسه، فإن هذا الخيار سوف يتسبب في إطالة أمد المواجهة ضد الإرهاب، وتعقيد هذه المواجهة، ولا سيما أن تنفيذ هذا الخيار سوف يجعل الولايات المتحدة تبدو كأنها تدخل صراعا مسلحا لمصلحة إسرائيل في الشرق الأوسط، ولضرب خصوم إسرائيل في المنطقة، مما سوف يخلق ردود فعل عنيفة ضد السياسة الأمريكية في العالم العربي.
ومن ناحية أخرى، فإن المواقف المعلنة لمسئولي الإدارة الأمريكية تشير إلى استبعاد خيار استهداف الدول المذكورة، حيث رحب وزير الخارجية الأمريكية بإدانة كل من سوريا وإيران بالاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وأشار إلى أن هذا الموقف يمكن أن يفتح الباب أمام تعاون بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة من أجل استئصال الإرهاب، وهو ما يشير إلى أن العلاقات بين الجانبين تتجه نحو التعاون، وليس نحو الصدام

التعاون العسكري الخليجي.. أمريكي المضمون
أبو ظبي - سامح راشد
باحث مصري في الشئون الإستراتيجية والخليجية

اجتمع قبل أيام - في السابع عشر من أكتوبر 2000م - وزراء دفاع دول الخليج، في العاصمة السعودية الرياض، وذلك ضمن سلسلة اجتماعاتهم الدورية لبحث شؤون التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تلك الاجتماعات المستمرة منذ سنوات ولم تسفر حتى الآن عن تطورات إيجابية حقيقية نحو التوصل إلى هذا التعاون المفترض، لكن الاجتماع الأخير لوزراء الدفاع الخليجيين يبدو مختلفاً قليلاً عن سابقيه، كونه يأتي في ظل تطورات متلاحقة بالمنطقة في اتجاهات متعددة، ترتبط جميعها بأمن الدول

العربية والتوازن الإستراتيجي في المنطقة، منها ما يتعلق بوضعية العراق خليجيًّا وعربيًّا، ومنها ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من مواجهات ومجازر ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي. واحتمال نشوب حرب يمكن أن تغيّر شكل وجوهر الأوضاع القائمة في المنطقة كلها.
كذلك جاءت اجتماعات وزراء الدفاع الخليجيين بعد خمسة أسابيع من اجتماع رؤساء أركان جيوش دول الخليج، التي انعقدت بالرياض في الثاني عشر من سبتمبر 2000م، وهي اجتماعات دورية أيضاً تمهّد للقاء وزراء الدفاع، والجديد في هذه المرة أن رؤساء الأركان قد أقروا أخيراً بعض المشروعات والخطط المتعلقة بالتعاون العسكري بين دول الخليج، ثم ناقشها وزراء الدفاع في اجتماعهم.
من هنا تأتي أهمية إلقاء الضوء على هذا الموضوع، ليس لمجرد انعقاد لقاء لوزراء دفاع الخليج، وإنما لكونه يعطي مؤشراً مهمًّا على مسار التعاون العسكري والدفاعي بين دول الخليج، والأهم دلالات تطور هذا التعاون بالنسبة لمستقبل التعاون العسكري على المستوى العربي ككل.
فرغم أن اجتماع وزراء الدفاع قد أقر بالفعل ما حمله اجتماع رؤساء الأركان الأخير من نتائج مبشرة تدعو للتفاؤل بشأن تفعيل التعاون العسكري البيني في نطاق دول الخليج، فإن هذه النتائج لا تعني بحال أن تعاوناً عسكرياً خليجيًّا - خليجيًّا قد ظهر فجأة إلى الوجود، أو بعبارة أدق لا يعني ذلك أن جديداً أضيف إلى الحدود الدنيا القائمة من هذا التعاون المأمول.

نتائج الاجتماع الأخير

وقبل الخوض في تفصيلات هذا الموضوع ينبغي أن نتعرف أولاً على نتائج اجتماع وزراء الدفاع الخليجيين الأخير، ووفقاً لما صرح به نائب وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير عبد الرحمن بن ?عبد العزيز الذي رأس الاجتماع لقيام الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي بجولة آسيوية، فإن الوزراء ناقشوا خطة مشروع ? ?تطوير قوة درع الجزيرة وفق ما سبق إقراره برفع حجمها من خمسة آلاف فرد إلى 22 ألف ?فرد، مضيفاً أن الوزراء استعرضوا مشروع الحزام الأمني أو التغطية الرادارية ? ?الموحدة ونظام الاتصالات المؤمنة اللذَيْن قال إنه تم الانتهاء من العمل فيهما ??بتكلفة 150 مليون دولار وسيفتتحان خلال شهر نوفمبر.??? ونفى المسؤول السعودي أن يكون الاجتماع قد ناقش موضوع اتفاقية أمنية دفاعية ??لدول المجلس مكتفياً بالتأكيد على أن دول المجلس متفقة على التعاون في المجالات الدفاعية.
وتحاول بعض الأوساط الرسمية في منطقة الخليج ترويج أن هذه الخطوات المشار إليها تمثل نقلة في اتجاه مزيد من التعاون العسكري بين دول الخليج، في حين أن واقع الأمر يشير إلى محدودية الخطوة بحد ذاتها، فضلاً عن تضاؤل احتمالات تطويرها بما يخدم فعليًّا فكرة وجود تكامل عسكري خليجي أو حتى مجرد تنسيق عالي المستوى في المجال الدفاعي، ناهيك عما أشار إليه المسؤول السعودي ذاته من أن فكرة تطبيق اتفاقية دفاعية أو أمنية خليجية مشتركة لم تناقش.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل من هذه الإجراءات ظلت محل تباين في المواقف وصل أحياناً إلى الخلاف الصريح بين دول الخليج لسنوات، خاصة فيما يتعلق بمسألة تطوير قوات درع الجزيرة وتوسيع حجمها وتسليحها، وربما كان هذا وراء حرص رئيس الأركان السعودي الذي ترأس اجتماعات رؤساء الأركان الأخيرة على تأكيد وجود إجماع بين دول الخليج حول مثل هذه المسائل، ونَفْي أي تحفظات على خطة التطوير هذه، هذا على الرغم من عدم الاتفاق على تحديد مدة زمنية لها.

هل ترغب دول الخليج بالفعل في تعاون عسكري بينها؟

إن حرص رئيس الأركان السعودي على تأكيد الإجماع ونفي وجود تحفظات على أي من المشروعات المشار إليها، يشير بحد ذاته إلى أن هذا الإجماع محل شك، وأن تحفظات حقيقية كانت وربما لا تزال قائمة، ثم يأتي نفي نائب وزير الدفاع السعودي مناقشة فكرة تطبيق اتفاقية دفاع خليجية مشتركة ليثير التساؤل ذاته، هل ترغب دول الخليج بالفعل في تعاون عسكري بينها؟

من الطبيعي أن تحمل التصريحات والخطابات الرسمية للمسؤولين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حرصاً شديداً وكاملاً ليس فقط على وجود تعاون عسكري خليجي - خليجي، وإنما أيضاً على تفعيل هذا التعاون والارتقاء به إلى أعلى المستويات. وهو الخطاب الذي دأبت الحكومات الخليجية على تبنيه على مدى السنوات الماضية، لكن الإجابة الدقيقة على هذا التساؤل تستلزم مزيداً من التأمل والبحث في المواقف والسلوكيات الفعلية التي تلتزمها دول الخليج وليست تلك التي تعلنها.

لقد أنشئ مجلس التعاون الخليجي أساساً بدوافع أمنية ودفاعية، وبعبارة أوضح، جاءت فكرة إنشائه بعد بروز التهديد الإيراني إثر قيام الثورة الإسلامية، ثم نشوب الحرب الإيرانية - العراقية، ولم تشمل عضوية المجلس العراق تجنباً من ناحية لاستفزاز إيران، وخشية من هيمنة العراق الدولة الكبرى والأكثر ثقلاً من دول الخليج الست جميعاً من ناحية أخرى.

والحال كذلك، فإن التفكير في إقامة قوة أمنية دفاعية تحمي دول المجلس، وتطوير التعاون العسكري الخليجي البيني، كان لا بد أن يحتل مكان الصدارة في اهتمامات المجلس منذ إنشائه، لكن سببين حالا دون ذلك: الأول: هو التركيز على مساندة العراق في حربه مع إيران، وتوجيه قدر كبير من الموارد المالية الخليجية لهذا الغرض، مع بروز اتجاه في ذلك الوقت إلى إمكانية الاعتماد على القدرات العسكرية والبشرية العراقية في الدفاع عن الدول الخليجية باستخدام قدراتها المالية.

السبب الثاني: هو خشية دول الخليج، كلّ دولة من الأخرى، فإقامة كيان دفاعي عسكري، أو نظام دفاعي موحّد، يعني تقديم قدر من التنازل عن سيادة كل دولة، أو على الأقل إخضاع بعض متطلبات أمنها الوطني وخططها الإستراتيجية لاعتبارات إقليمية وليست قُطرية خالصة، ما رفضته بعض الدول، خاصة في ظل التفاوت القائم بينها في رصيد عناصر القوة الشاملة مثل عدد السكان، الوضع الاقتصادي، الموقع الجغرافي، فضلاً عن تفاوت أكثر وضوحاً في الثقل السياسي وحجم الدور الإقليمي.

وكان الإطار المقبول من الجميع هو المجال الاقتصادي، كواجهة يتم التركيز عليها خلال إقامة مؤسسات وهياكل المجلس الرئيسية ليبدو بالفعل مؤسسة تكاملية.
من هنا جاء التباطؤ الشديد في اتجاه دول الخليج إلى إقامة أي نوع من أنواع التعاون العسكري البيني، ولم يكن الاتفاق على تشكيل قوة درع الجزيرة عام 1986م سوى محاولة لإرضاء بعض دول المجلس التي تحرص بالفعل على وجود كيان خليجي موحد في جميع المجالات، لكن عملية تشكيل القوة ذاتها وُوجِهت بعقبات عدة حالت دون تطويرها أو إتمامها على النحو المطلوب، وأبرز هذه العقبات أيضاً محاولة بعض الأطراف الخليجية القوية السيطرة على القوة وجعلها شبه تابعة لها تماماً.
ولم تتغير الأوضاع بعد ذلك إلا إلى الأسوأ، فبكارثة عام 1990م عندما غزا العراق الكويت، تحولت مخاوف دول الخليج من القوة العراقية إلى خطر داهم يطرق أبواب جميع الدول الخليجية، كما كشفت هذه الأزمة عن ضعف شديد في البنى العسكرية والأساسية بهذه الدول، وأنها لا تملك من مصادر القوة سوى مورد النفط، وما يُدِرّه من عائدات مالية تظل في النهاية غير قادرة على الدفاع عن دولها، وبالطبع ليست قابلة للتحول إلى قوة عسكرية تكفل الحد الأدنى من الأمن، وبالتالي فإن إلغاء فكرة الاعتماد على الذات خليجيًّا؛ لتوفير متطلبات الأمن كان طبيعيًّا ولا يقبل الشك أو إعادة النظر فيه.
وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن فكرة توسيع قوة درع الجزيرة في عام 1990م قد نشأت فور وقوع الغزو العراقي للكويت، حيث طالب السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان في القمة الخليجية التي عقدت بالدوحة في ديسمبر من العام ذاته بتحويل "درع الجزيرة" إلى جيش خليجي حقيقي، وتعهد بتبني الفكرة ومتابعة الدراسات الخاصة بها، ولم يلقَ الطرح العُماني أي ترحيب أو مساندة على مدى عام كامل، ثم تكفلت القمة الخليجية التالية في ديسمبر 1991م بوأد الفكرة تماماً مكتفية بالثناء على الحماس العُماني لها!
إذن حتى في أكثر الأوقات صعوبة، فإن هواجس الدول الخليجية من بعضها البعض كانت أقوى من رغبتها في التآزر والتعاون لدرء الخطر الخارجي.
وللأسف، تلك الشكوك المتبادلة لا تزال قائمة حتى الآن، فعندما سئل مسؤول خليجي في اجتماعات وزراء الدفاع الأخيرة عن إمكانية أن تعقد دول الخليج صفقاتها التسليحية بشكل مشترك، كخطوة نحو تعاون عسكري حقيقي، كان الرد بأن ذلك الأمر يخضع لسيادة كل دولة، وليس من الوارد أن تتفق دول الخليج على صفقات مشتركة.
بالتالي ليس من الوارد بحال أن تكون لدى أية دولة خليجية رغبة حقيقية في وجود تعاون عسكري حقيقي مع بقية الدول الخليجية، إما لعدم رغبتها في ذلك أصلاً؛ لأنه ينتقص من مكانتها وثقلها النسبي، أو لاقتناعها بعدم جدواه وألا طائل من ورائه يُرتجى. ولا يعدو الخطاب الإعلامي والسياسي في هذا الموضوع، سوى سلعة للاستهلاك المحلي، ولإضافة مزيد من المبررات والحيثيات لاستمرار المجلس والحفاظ عليه بعد أن أصبح محل تساؤل وعلامات استفهام لقصوره عن أداء المطلوب منه في مجالات عديدة.

مواقف الأطراف الأخرى

ربما كان الأمر سيختلف قليلاً لو كان القرار خليجيًّا خالصًا، ولو كانت دول الخليج تبني سياساتها وإستراتيجياتها بناء على معطيات ومدخلات خاصة بها فقط، دون تأثيرات أو ضغوط خارجية، بمعنى أنه لو حدث افتراضاً وأتيحت فرصة ولو ضئيلة لإيجاد تعاون أو حتى تنسيق خليجي عسكري، فإن المواقف الخارجية كفيلة بوأد هذه الفرصة في مهدها. وتشمل الأطراف الخارجية هنا ثلاثة مستويات: الخليجي، والإقليمي، والعالمي.

فعلى المستوى الخليجي لا تريد كل من إيران والعراق أن تكون لدول الخليج العربية كلمة موحدة في المجال الدفاعي، وهي مسألة تهمّ طهران في المقام الأول؛ لأن أي إضافة إلى حساب القوة الخليجية تعني انتقاصاً بالقدر ذاته من رصيد القوة الإيرانية في الخليج، وتغيراً في ميزان القوة الإستراتيجية في تلك المنطقة.

لكن ثمَّة تغيرًا طرأ على هذا الموقف الإيراني مؤخراً، حيث بدأت طهران تقتنع بأن التقارب مع دول الخليج أفضل من استعدائها، ومع التحولات التي طرأت على مفاهيم الثورة الإسلامية وتراجع فكرة تصدير الثورة إلى العالم العربي، واستقرار القوات الأمريكية وغيرها في مياه الخليج، وظهور اتفاق (إعلان دمشق) إلى الوجود عام 1991م، بدأت إيران في الترويج لمبدأ أن أمن الخليج لا بد أن يكون بأيدي دوله، وتحاول حالياً ترجمة هذا المبدأ من خلال السعي لإقامة تعاون عسكري ودفاعي بينها وبعض دول الخليج العربية، وتجسدت بالفعل مظاهر لهذه المساعي خاصة مع سلطنة عمان. أي أن موقف إيران تحول من التوجس خشية أي تعاون عسكري خليجي - خليجي، إلى محاولة توسيع هذا التعاون لتنضم هي إليه.

وعلى المستوى الإقليمي، يبرز لنا كل من الموقفين السوري والمصري، وقد حاولت الدولتان في أعقاب حرب الخليج الثانية - من خلال ما عرف باتفاق إعلان دمشق - توظيف محدودية القدرات العسكرية الخليجية بمقايضة الدعم الاقتصادي الخليجي لدمشق والقاهرة، بالقوة العسكرية والزخم البشري الوفير في هاتين الأخيرتين. وبعد أن ظهرت تحفظات إيرانية وأمريكية صريحة ضد دور مصري أو سوري في أمن دول الخليج، أتاح تجميد إعلان دمشق الفرصة لتثبيت الوجود العسكري الأجنبي خاصة الأمريكي منه في مياه وأراضي دول الخليج، ومعروف أن أي دور مصري أو سوري في هذا الاتجاه كان سيطرح علامة استفهام حول ضرورة الوجود الأجنبي. أي يمكن القول إن طرح فكرة قيام مصر وسوريا أو إحداهما بدور أمني في الخليج كان بمثابة عامل تسريع؛ لتكريس الوجود الأجنبي العسكري في المنطقة، نتيجة حرص واشنطن وحليفاتها الغربيات على منع أية فرصة أمام هذا الدور العربي، وكذلك قبل أن تجد طهران مبرراً لتطرح نفسها كبديل إقليمي لهذا الدور العربي.

من هنا فربما ساعد الموقف المصري - السوري على التعجيل بترسيخ الوجود العسكري الأجنبي، وتقنينه من خلال اتفاقيات دفاعية أبرمتها دول الخليج العربية مع القوى الكبرى في العالم. كما ساعد بالقدر ذاته على قطع الطريق

أمام إقامة كيان أمني خليجي سواء بالمعنى العربي، أو بـالمعنى الإقليمـي أي بمشاركة إيرانية.
أما على المستوى العالمي، فمن المعروف تماماً أن مصالح القوى الكبرى في العالم
- تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية - هي الـتي دفعتهـا لإرسـال جنودهـا إلـى منطقة الخليج؛ ولذا فليس من الوارد إطلاقاً أن تسمح بقيام أي نوع من أنـواع التعاون العسكري البيني في هذه المنطقة، بـل نـذهب إلـى مـا هـو أبعـد مـن ذلك، فقد أبرمت دول الخليج كل على حدة اتفاقاً عسكريًّا ثنائيًّـا مـع الولايـات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، أو أكثر من دولة فـي وقـت واحـد، وليـس مـن الواضح إذا كان هذا التفتيت ناتجًا فقط عن حـرص واشـنطن ولنـدن وبـاريس على ألا تكون لدول الخليج كلمة واحدة مشتركة في تعاونها العسكري مع تلك الدول، أم أنه رغبة خليجية أيضاً، أم السببين معاً. أيًّا كان السبب، لـم نـرَ مثلاً اتفاقاً عسكريًّا بين واشنطن كطرف، وجميع دول مجلس التعاون كطرف ثان، فربما كان الأمر سيبدو أكثر معقوليـة أو يمكـن تفهمـه بدرجـة مـا، لكـن حـتى الاتفاقات المعقودة بين دول الخليج والـدول الأجنبيـة هـي اتفاقيـات ثنائيـة، لا روابط ولا قواسم مشتركة بينها، وكأن كل اتفاق منها ينـافس الآخـر أو يحمـي هذه الدولة أو تلك من الأخرى، فكيف يمكـن تصـور وجـود تعـاون فعلـي فيمـا بينها؟
لكن نظراً لرغبة بعض الدول الخليجية في تخفيف حدة الانتقـادات الـتي تـوجه لها بالتبعية الكاملة للدول الأجنبية في المجال الدفاعي، فإن الحدود الدنيا من أشـكال التعـاون العسـكري الـتي طـالبت بهـا هـذه الـدول حظيـت بموافقـة مشروطة من الأمريكيين، وهو ما تجسد بالفعل فيما اتُفق عليـه أخيـراً بشـأن توسيع درع الجزيرة، وشبكة الإنذار ونظام الاتصـالات، فمـن ناحيـة لـن يضـير توسيع حجم قوات درع الجزيرة واشنطن وحليفاتها الغربيات شيئاً، ومن ناحية ثانية كل من شبكة الإنذار ونظام الاتصـالات يخضـع لإشـراف وتنفيـذ ومراقبـة الغرب، حيث تنفذ شبكة الإنذار شركة أمريكية، وتتولى تنفيذ نظـام الاتصـالات شركة سويدية.
بإيجاز، لم تتعدَّ - ولن تتعدى - أية خطوات تتبناها دول الخليج في مجال التعاون الدفاعي والعسكري بينها الحدود التي تسمح بها واشنطن والدول الغربية.

خليجي الشكل.. أمريكي الجوهر

ولا تقف الخطورة عند هذا الحد من عدم السماح بإيجاد كيان أمني أو دفـاعي خليجي خالص، بل فيما هو أبعد من ذلك، فمـا كشـفت عنـه اجتماعـات وزراء الدفاع - ومن قبلهـا اجتماعـات رؤسـاء الأركـان - أن نظـام الاتصـالات وشـبكة الإنذار سيعملان بشكل متكامل بحيث يتم نقل الاتصالات والمعلومات الخاصـة بأي هجوم صاروخي على أية دولة أو منطقة داخل نطاق عمـل الشـبكة فيمـا بين جميع غرف العمليات التابعة لجيوش المجلـس، ثـم المرحلـة التاليـة هـي قيـام شـبكة الإنـذار بتـوجيه الأوامـر لنظـام دفـاعي يتـولى إرسـال صـواريخ اعتراضية، وما ينبغي الالتفات له هنـا أن هـذه الصـواريخ الاعتراضـية سـتكون جزءاً من منظومة "دفاع صاروخي خليجي أو أي نظام دفاعي صـاروخي آخـر"

وفقاً لما ورد في تصريحات رسمية لمسؤولين خليجيين، أي ببساطة هناك تلميحات واضحة باحتمال إقامة نظام دفاعي صاروخي في منطقة الخليج، وإن لم يتبلور بعد ما إذا كان ذلك النظام خاصًّا بهذه المنطقة تحديداً أو جزءاً من منظومة أشمل. وكان وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين قد عرض خلال زيارة له إلى المنطقة عام 1999م فكرة إنشاء نظام دفاعي صاروخي يغطي منطقة الخليج.

أي أن الخطوات التي قامت أو على وشك القيام بها دول الخليج لإيجاد أي شكل من أشكال التعاون العسكري فيما بينها، لا تأتي في إطار فكر عسكري مستقل أو حتى تبشّر بذلك، بل العكس هو الصحيح، فإن لم يكن لدى دول الخليج علم أو نية مسبقة لأن تصبح هذه الخطوات جزءاً من المنظومة الأمريكية المقترحة، فإنها ستجد نفسها مطالبة بذلك فيما بعد، ولا توجد أية مؤشرات على قدرتها أو حتى رغبتها في تبني اتجاه مغاير.

إذن فالتعاون العسكري الخليجي سيظل دائماً حلماً غير قابل للتحقق، وإذا حدث ذلك، فلن يكون خليجيًّا سوى في شكله وأدواته، وبالطبع في تمويله، بينما هو في حقيقته تعاون خليجي - أمريكي قلباً وقالباً.

أطلقت الولايات المتحدة يوم 8/7/2000 صاروخًا من جزيرة "كواجالين" المرجانية بالمحيط الهادي، يُفترض أن يكون حاملاً رأسًا نوويًّا. وبعد أن رصدت أجهزة الدفاع الفضائي الصاروخ، انطلق صاروخ مضاد للصواريخ من قاعدة "فاتنبرغ" الجوية بولاية كاليفورنيا الأمريكية، ولم يستطع الصاروخ المضاد أن يدمر الصاروخ ذا الرأس النوويّ، ففشلت هذه التجربة الثالثة، وكانت التجربة الأولى قد تمت بنجاح في 1/10/1999، في حين فشلت التجربة الثانية (18/1/2000).

وكانت التجربة الثالثة تهدف إلى تبيان قدرة أقمار الإنذار المبكر على بث المعلومات الكافية، بسرعة ودقة، إلى مركز القيادة والسيطرة والتوجيه، كما كانت تهدف إلى التحقق من فاعلية وقدرة هذا المركز على بلوغ الأغراض المطلوبة منه.

برنامج ضد "الدول المارقة"

إن "برنامج الدفاع الصاروخي الباليستي" الذي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تنفيذه يعتبر جد متواضع - في أهدافه ومعداته ونفقاته- حيال "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" التي كان أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان في مارس 1983؛ إذ خطط لتطوير نظام جديد من الأسلحة الفضائية الدفاعية لتدمير الرؤوس النووية "المعادية" قبل وصولها إلى أراضي الولايات المتحدة أو أراضي حلفائها. وكانت إسرائيل من بين الدول التي أوكلت إليها المبادرة القيام ببعض الأبحاث، ونظرًا لضخامة تكلفة المبادرة وزوال الخطر الشيوعي،

أعلن وزير الدفاع الأمريكي يوم 13/5/1993 إنهاء المبادرة، والاستعاضة عنها بنظام الدفاع الصاروخي (N.M.D) الذي يهدف إلى كشف أي صاروخ معادٍ منذ لحظة إطلاقه واعتراضه وتدميره بواسطة نظام إنذار مبكر مجهز بأقمار صناعية وشبكة رادارات أرضية ذات ترددات عالية، تطلق وتوجه صواريخ تعترض وتدمر الصواريخ الباليستية المعادية، التي قد تنطلق من "دول مارقة" أو "منظمات إرهابية". وقد ذكرت المراجع الأمريكية: إيران ، والعراق، وليبيا، وكوريا الشمالية، نماذج لـ "الدول المارقة". والحقيقة أن هذه الصيغة التي ابتدعتها الولايات المتحدة ليست سوى ذريعة لتبرير المشروع الأمريكي وفرضه على النظام العالمي.

ومن المتوقع أن يصدر الرئيس الأمريكي في خريف 2000 قراره بشأن تنفيذ البرنامج ووضع المرحلة الأولى منه في الخدمة في العام 2005، أو تأجيل البرنامج حتى تستقيم التجارب التي ينتظر أن تبلغ أكثر من عشر تجارب في صيف العام الحالي 2000 وحتى الخريف القادم.

ردود الفعل الدولية

لقي البرنامج الأمريكي اعتراضات متنوعة وكثيرة من أوروبا الغربية وروسيا الاتحادية والصين، وكانت القمة التي عقدها الرئيس كلينتون مع الرئيس الروسي بوتين في موسكو يومي 4،5/6/2000، منشغلة بالطلب الأمريكي بإدخال تعديلات على معاهدة "سالت-1" التي عقدتها الدولتان عام 1972. وهي تعديلات تسمح لواشنطن ببناء درع مضاد للصواريخ. وقد رفضت موسكو إدخال أي تعديل على المعاهدة، إسقاطًا لأي شك في قدرة النظام الروسي على التحكم بالصواريخ الباليستية والرؤوس النووية الموجودة لديه. يضاف إلى ذلك أن موسكو تقيم المعاهدة على أنها حجر الزاوية في نظام الأمن الدولي.

كما يلقى البرنامج الأمريكي اعتراضًا من بعض أهل السياسة والفكر والعلم في الولايات المتحدة ممن يرون أنه غير ضروري أصلاً، وأنه تبذير في غير محله، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الجهات المعترضة في الولايات المتحدة، فإن أنصار البرنامج يجدون

فيه سدًّا لثغرة كبيرة في الأمن القومي الأمريكي.

أثر البرنامج في الأمن القومي العربي

أما تأثير هذا البرنامج على الأمن القومي العربي فيمكن تلمسه في عدة مفاصل. ولكن لا بد من أن نشير إلى أن ثمة وجهة نظر ترى أنه لا علاقة قط بين البرنامج الأمريكي والأمن القومي العربي، ذلك أن المسافة بين الولايات المتحدة من جهة، والدول العربية من جهة أخرى جد بعيدة، وليس لدى أي دولة عربية سلاح نووي تحمله على صاروخ باليستي وتصوبه نحو الولايات المتحدة أو تقذفها به، وليس لدى أي دولة عربية نية معلنة أو غير معلنة في ذلك، وإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة في تسويغاتها وأسبابها، فقد لا تكون كذلك من حيث علاقة البرنامج الأمريكي بالأمن القومي العربي، وبخاصة في النقاط التالية:

1- ليس من مصلحة الأمن القومي العربي أن تستمر الولايات المتحدة في انفرادها بامتلاك أقوى قوة ضاربة من الأسلحة النووية والصاروخية لتبقى مسيطرة سيطرة منفردة على إدارة النظام العالمي. وقد يكون من الأنسب للأمن القومي العربي أن تشتد المعارضة الأوروبية والروسية والصينية للمشروع الأمريكي، تلك المعارضة التي تؤدي إلى توسيع هامش الحركة والمناورة أمام الأمن القومي العربي، وتزيد في فرص تسلحه وخياراته، وبخاصة أن معارضة روسيا للمشروع الأمريكي مبنية على رفض موسكو التعديلات التي اقترحتها واشنطن لإدخالها على معاهدة "سالت - 1"ـ التي وقع عليها البلدان عام 1972، وهي المعاهد التي حددت مفهوم التوازن الإستراتيجي بين واشنطن وموسكو ورسمت حدوده ووسائله وآلياته. وقد رأت موسكو أن التعديلات الأمريكية المقترحة تخل بهذا التوازن وتقننه إلى جانب ما هو قائم حاليًا من خلل كبير في ميزان القوى لمصلحة الجانب الأمريكي وحده.

2- أن نشوء مراكز قوى عالمية أخرى، إلى جانب الولايات المتحدة سيخفف الوطء والضغط والحصار عن الأمن القومي العربي، وربما أنعشه ونشطه، بعدما أصابه من تغييب وإضعاف للرابطة القومية، بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية المعروفة، فإن تعدد مراكز القوى في العالم قد يجعل الأمن القومي العربي في موقع المطلوب وده والمرغوب في التعامل معه.

3- يزداد تأثير البرنامج الأمريكي، الذي يسمى عسكريًّا أيضًا "مسرح الدفاع الصاروخي"، في الأمن القومي العربي، بمدى علاقة البرنامج بإسرائيل. فمن المعروف أن هذا البرنامج هو جزء مجتزأ ومعدل من مبادرة الدفاع الإستراتيجية. وكان لإسرائيل وجود علمي وعسكري في تلك المبادرة وفي حصيلتها، حيث أوكل إليها في الثمانينيات من القرن الماضي أن تقوم بأبحاث وتجارب محددة. وقد بقي من تلك المبادرة ومن إرثها المتعلق بإسرائيل مشروع الصاروخ المضاد للصواريخ.

ويقيم هذا المشروع بأنه مشروع مصغر للبرنامج الأمريكي الذي نحن بصدده. فقد عملت الولايات المتحدة وإسرائيل على صنع صاروخ مضاد اسمه "حيتس" أو"السهم"، ولقد أجرت إسرائيل، بمشاركة الولايات المتحدة، التجارب على هذا الصاروخ المضاد فقررت بعد نجاح تلك التجارب، أن تبدأ بنشره في إسرائيل بدءًا من شهر مايو من العام الحالي 2000، على أساس صنع 240 صاروخًا منه، يوضع 60 منها في كل جبهة من الجبهات الثلاث (مصر، سورية، الأردن)، ويحتفظ بالباقي (60 صاروخًا) في الاحتياط الإستراتيجي. ويشكل الصاروخ المضاد (حيتس) جدارًا يلف إسرائيل بسور من الوسائل المضادة للصواريخ ووسائل الإنذار المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بأقمار الإنذار الأمريكية في ولاية "كولورادو" الأمريكية.

4- إن صدور قرار الإنذار من ولاية "كولورادو" الأمريكية وتبليغه إلى جبهة قرار إطلاق الصاروخ المضاد في إسرائيل في مدة لا تتجاوز 1.6 دقيقة مع تحديد نوع الصاروخ وعلامات تمييزه ومساره، والعمل على تدميره في فضاء الدولة المطلقة وفوق أرضها، تعني بشكل جازم وواضح، أن الدفاع الجوي/

الصاروخي/ الفضائي عن إسرائيل أصبح مرتبطًا قياديًّا وعمليًّا وعمليًّا بالولايات المتحدة، وإن لإسرائيل أن تقرر ـ في اللحظة المناسبة ووفق المعلومات المبلغة إليها من القيادات الأمريكية للشبكة المضادة للصواريخ ـ إطلاق صاروخ "حيتس" أو "باتريوت" أو غيرهما من الصواريخ المضادة التي تشكل الجدار الواقي لها.

5- يتضح ارتباط الجدار الإسرائيلي بالقيادة الأمريكية إذا علمنا أن مشروع "حوما" (أي الجدار) كلف حتى الآن وقبل صنع 240 صاروخًا مضادًّا، أكثر من 5 مليارات دولار، تحملت الولايات المتحدة 72% منها، وتشترك إسرائيل بما تبقى من أصل المساعدة الأمريكية لإسرائيل البالغة 3 مليارات دولار سنويًّا.

6- تعددت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، وكثرت التعليقات الصحفية، مشيرة إلى أن الجدار الدفاعي يشمل – كهدف- بعض "الدول المارقة" التي حددتها الولايات المتحدة. وبين هذه الفئة من الدول بعض الدول العربية التي أشارت واشنطن إليها بالاسم.

7- إذا ما عدنا إلى مذكرات التفاهم الإستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب الموقعة في عامي 1998 و 1999 فإننا نلاحظ التزام الولايات المتحدة بتحسين وتعزيز قدرات الردع والدفاع الإسرائيلية، وهو التزام يعني، ضمنًا، تعزيز القدرة الصاروخية المضادة والنووية لدى إسرائيل، وليس تعامل الولايات المتحدة مع إسرائيل وكأنها إحدى ولاياتها الخمسين فيما يخص الدفاع ضد الصواريخ الباليستية، سوى تدخل مباشر في شؤون أمن المنطقة العربية، وتحد للأمن القومي العربي، وفرض صيغة أمنية محددة على المنطقة هدفها حماية إسرائيل وصيانة أمنها على حساب الأمن القومي العربي بالضغط المباشر عليه وتغييب وجوده من المنطقة ومواصلة تهميشه.